الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية
حزيران/يونيو 2010

نظرة عامة

أعلنت الحكومة الإسرائيلية، في 20 حزيران/يونيو، عن قرار لتخفيف حصارها المفروض على غزة منذ ثلاث سنوات، الأمر الذي سمح باستيراد غير مقيد البضائع المعدّة للاستخدام المدني. أما فيما يتعلق بالأغراض الأخرى التي عرّفتها السلطات الإسرائيلية كأغراض عسكرية أو ذات استخدام مزدوج عسكري/مدني فسيظل دخولها مقيدا. وفي أعقاب صدور هذا الإعلان طرأ ارتفاع طفيف على حجم الواردات وسُمح بدخول بعض البضائع الاستهلاكية التي كانت محظورة في الماضي معظمها مواد غذائية وأغراض للاستخدام المنزلي. وبالرغم من الترحيب بهذا القرار، فإنّ تأثيره الإنساني سيكون محدودا نظرا لأنّه لم يتطرق إلى مجالين رئيسين: القيود المفروضة على التصدير وحركة تنقل الأشخاص. فبدون السماح للتصدير خارج غزة فسيظل الأثر الاقتصادي المحتمل للإزالة الجزئية للقيود على الواردات محدودا. بالإضافة إلى ذلك، نظرا لتعريف معظم مواد البناء على أنها أغراض "مزدوجة الاستخدام" فمن المرجح أن تظلّ احتياجات السكن غير ملباة بدرجة كبيرة. وبالرغم من أنّه سيتمّ السماح بدخول هذه المواد لمشاريع البناء التي تشرف عليها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، إلا أنّ التعقيدات والتكلفة الباهظة لمتطلبات المراقبة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية ستعيق تنفيذ عدد كبير من هذه المشاريع.

بئر مياه في مسافر يطا (الخليل) – مياه غير صالحة – نقاط الملء قد تخفف من مشكلة نقص المياه التي يواجهها كثيرون في المنطقة (ج) – الصورة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عام 2010

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية: الخسائر البشرية في الضفة الغربية: • موافقة إسرائيلية على خطة لتطوير حي البستان في القدس الشرقية • تركيز على المنطقة (ج): تلبية احتياجات المياه الأساسية • مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يُصدر تقريرا جديدا حول إمكانية التنقل والوصول • ربع اللاجئين في الضفة الغربية تقريباً يعانون من انعدام الأمن الغذائي

قطاع غزة: إسرائيل تعلن عن تخفيف الحصار؛ وأثر ذلك خلال شهر حزيران/يونيو لا يزال محدودا • الأنشطة العسكرية التي تؤثر على المدنيين • تعمّق أزمة الوقود: ساعات انقطاع الكهرباء تصل إلى 16 ساعة يوميا • التحويلات الطبية لتلقي العلاج في الخارج • مستوى منخفض للأدوية الحيوية في غزة • تقويض التعليم • الضغوط التي يواجهها المجتمع المدني.

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: حماية الطفل، آفة زراعية تتسبب بأضرار واسعة النطاق لمحاصيل البندورة (الطماطم) في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة • مستجدات عملية المناشدة الموحدة وصندوق الإستجابة الإنسانية

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

وفي غضون ذلك، ما زال مستوى الخدمات المُقدّمة لسكان غزة في تدهور متواصل نظرا للحصار والشقاق الفلسطيني الداخلي. وقد بدا ذلك واضحا هذا الشهر فيما يتعلق بقطاع الرعاية الصحية في غزة. وفي أعقاب انخفاض كمية واردات الوقود الصناعي التي تدخل غزة إلى أدنى مستوياتها منذ سبعة أشهر بسبب خلاف مستمر يتعلق بالتمويل ما بين سلطتي غزة ورام الله، ارتفع عدد ساعات انقطاع الكهرباء إلى 16 ساعة خلال بعض الأيام في بعض المناطق في قطاع غزة. ولا تستطيع المولدات الكهربائية التعويض عن مثل هذا الانقطاع الطويل؛ ونتيجة لذلك تضطر المستشفيات إلى تعليق أو تأجيل إجراء العمليات الجراحية الاختيارية وإجراءات التشخيص وبعض الخدمات المساعدة، كما أنّ المعدات الطبية الحساسة تتعرض للتلف بصورة منتظمة نتيجة لهذا الانقطاع. إضافة إلى ذلك، أدى انعدام التنسيق الداخلي إلى انخفاض مخزون الأدوية الحيوية في مستودع غزة المركزي للأدوية إلى أدنى مستوياته منذ بدء الحصار في حزيران/ يونيو 2007: فقد نفذ مخزون 114 دواء من 480 دواء من هذه الأدوية بالكامل بحلول نهاية هذا الشهر. وفي حين أنّ الأثر الكامل لهذا النقص ما زال قيد التقييم، فقد يؤدي ذلك إلى انقطاع علاجات أمراض السرطان والقلب التي تنقذ حياة المرضى.

وبالرغم من أنّ فتح معبر رفح دون انقطاع منذ بداية الشهر سهّل على المرضى عملية التوجه لتلقي العلاج الطبي التخصصي في مصر، إلا أنّ الوصول إلى المرافق الصحية في الضفة الغربية وإسرائيل والأردن ما زال مقيدا بنظام التصاريح المقيد الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية. وخلال هذا الشهر، كان مصير 21 بالمائة من الطلبات إما الرفض أو التأجيل، وهو ما يعدّ تحسنا مقارنة بما نسبته 27 بالمائة خلال الشهرين السابقين. ولكن بالرغم من انخفاض نسبة الطلبات التي تمّ تأجيلها فإن نسبة الطلبات التي رُفضت ارتفعت بصورة ملحوظة من ما معدله 2 بالمائة تقريبا إلى أكثر من 12 بالمائة.

ما زالت حماية السكان المدنيين في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة تمثل مصدر قلق كبير. ففي حزيران/يونيو قُتل 15 فلسطينيا وأصيب 104 آخرون على خلفية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إلى جانب مقتل إسرائيلي واحد وإصابة 21 آخرين. ففي قطاع غزة أدى القتال الدائر بين الإسرائيليين والفلسطينيين وغيره من الأنشطة على طول الحدود وفي مناطق في البحر إلى أعلى مستوى من الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين في شهر واحد منذ شباط/فبراير 2009، حيث قتل 11 فلسطينيا من بينهم مدنيان. أما في الضفة الغربية فقد وقعت معظم حوادث العنف والإصابات في القدس الشرقية التي سادها التوتر جراء الأنشطة الإسرائيلية والمتوقعة في حي سلوان، بما في ذلك المصادقة المبدئية التي أصدرتها لجنة تخطيط محلية على خطة تطوير تتضمن هدم عشرات المنازل الفلسطينية لإفساح المجال أمام إقامة مناطق ترفيهية ومختلف المباني التجارية والسكنية. إنّ التنفيذ المحتمل لهذه الخطة قد ينجم عنه تهجير ما يقرب من 500 فرد من السكان.

وهنالك مصدر قلق آخر يتعلق بالظروف المعيشية للفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. فقد كشف التقرير السنوي الذي أصدره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هذا الشهر حول إمكانية التنقل والوصول أنه رغم انخفاض الوقت الذي يستغرقه السفر ما بين المدن والبلدات الفلسطينية نظرا للإجراءات التي تبنتها السلطات الإسرائيلية فلم يطرأ تحسن مواز فيما يتعلق بالوصول إلى الأراضي والمناطق الريفية الواقعة في المنطقة (ج)، وخصوصا منطقة غور الأردن. كما أن القيود المفروضة على الوصول تزيد من النقص الحاد في المياه الذي يؤثر على التجمعات السكانية الواقعة في المنطقة (ج)، وخصوصا خلال فصل الصيف نتيجة لانعدام البنية التحتية لشبكة المياه وسنوات الجفاف السابقة. يُشار إلى أنّ نقص المياه قوّض تدريجيا مهنة رعاية الماشية التي يعتمد عليها معظم هذه المجتمعات. وتواجه المنظمات الإنسانية التي تسعى إلى تلبية احتياجات هذه المجتمعات الضعيفة تحديات جمّة بسبب نظام التصاريح المقيّد الذي تُطبقه السلطات الإسرائيلية. وقد تقدّم فريق المساعدة الإنسانية القطري بخطة استجابة طارئة، تتضمن 15 مشروعا من مشاريع المياه، للسلطات الإسرائيلية في كانون الثاني/يناير 2010 ولكن لم يُطبّق حتى نهاية شهر حزيران/يونيو أيّ من هذه المشاريع بسبب القيود الإسرائيلية.

وهنالك تهديد آخر يتعلق بقطاع الزراعة يهدد مصادر رزق عشرات آلاف العائلات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة تمثّل في ظهور آفة زراعية تدعى "توتا أبسولتا" تسببت في تدمير محصول البندورة (الطماطم) في الدفيئات والحقول الزراعية. وتقود منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) حاليا خطة استجابة جماعية في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية فقد بدأت وزارة الزراعة بتنفيذ مسح للأضرار وتزويد المزارعين بالمعلومات ذات الصلة.

وبالرغم من أنّ تخفيف الحصار في قطاع غزة وتسهيل التنقل ما بين البلدات والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية هي خطوات مرحب بها، لا تزال هنالك خطوات ضرورية يجب أن تتخذها السلطات الإسرائيلية لتحسين الأوضاع الإنسانية لأكثر الشرائح احتياجا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إنّ فتح معابر غزة يعتبر أمرا ضروريا لاستيراد مواد البناء بدون أية قيود، وفي الضفة الغربية، يجب إزالة القيود المفروضة على الوصول والبناء في المنطقة (ج)، ويجب أيضا وقف هدم المنازل في القدس الشرقية كليّا.إضافة إلى ذلك، من أجل تجنب مزيد من التدهور في الخدمات المقدّمة لسكان غزة، يجب على حماس والسلطة الفلسطينية أن يتجاوزا خلافاتهما السياسية وأن يحسنا التنسيق بينهما.

الضفة الغربية

الخسائر البشرية في الضفة الغربية

قتل فلسطيني واحد وجندي إسرائيلي واحد؛ وزيادة في الإصابات جراء التوترات في القدس الشرقية

قتل، في حزيران/ يونيو، فلسطيني واحد وأصيب 88 آخرون في سياق العنف الإسرائيلي الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، قتل جندي إسرائيلي وأصيب 17 آخرون من أفراد القوات الإسرائيلية؛ وأصيب أيضا أربعة مستوطنين إسرائيليين. وعلى الرغم من أنه طرأت زيادة طفيفة على عدد الإصابات الفلسطينية في الضفة الغربية مقارنة بالشهر السابق على حزيران/ يونيو، إلا أنه تظل في حدود المتوسط خلال الإثنى عشر شهرا الماضية.

وأدى العنف في القدس الشرقية إلى مقتل فلسطيني واحد وإلى أكثر من 60 في المائة من الإصابات الفلسطينية و57 في المائة من الإصابات الإسرائيلية. ويعكس هذا نمطاً مماثلاً جرت ملاحظته في النصف الأول من عام 2010، حيث أن 55 في المائة من الإصابات الفلسطينية التي وقعت خلاله في الضفة الغربية وقع في القدس الشرقية، مقارنة بنسبة تسعة في المائة في عام 2009. وحدث معظم الخسائر البشرية التي وقعت في هذه المنطقة في الاشتباكات المرتبطة بحادثين:

- ففي 11 حزيران/ يونيو، أطلقت الشرطة الإسرائيلية الرصاص على رجل عمره 39 عاماً في حي وادي الجوز في القدس الشرقية وقتلته. وقتل الرجل بينما كان يحاول الفرار من المنطقة على قدميه، بعد أن صدمت سيارته ضابطي شرطة إسرائيليين، وأصابتهما بجروح طفيفة. وأصيب أيضا ثلاثة من المارة الفلسطينيين، من بينهم فتاة عمرها 13 عاماً، نتيجة لإطلاق النار. وأدى هذا الحادث إلى احتجاجات أدت إلى إصابة فلسطيني آخر.
- وفي 27 حزيران/ يونيو، أدت محاولة مستوطنين إسرائيليين العودة إلى مستوطنة "بيت العسل" في حي سلوان بالقدس الشرقية؛ الذي يشهد الحي بالفعل مستويات مرتفعة من التوترات بسبب إعلان بلدية القدس عن خطط لهدم منازل في المنطقة؛ إلى اشتباكات بين الشرطة الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين وحراسهم من جهة وسكان الحي الفلسطينيين من جهة ثانية. ونتيجة لذلك، أصيب 36 فلسطينياً على الأقل،[1] نصفهم أطفال؛ وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن عشرة من رجال الشرطة وحراس المستوطنين أصيبوا. وغالبية الإصابات الفلسطينية كانت من قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المعدني المغلف بالمطاط. وفقد صبي

الإصابات الفلسطينية في الصراع المباشر، بحسب الشهر والسياق:
الضفة الغربية، حزيران/ يونيو 2009 حتى حزيران/ يونيو 2010

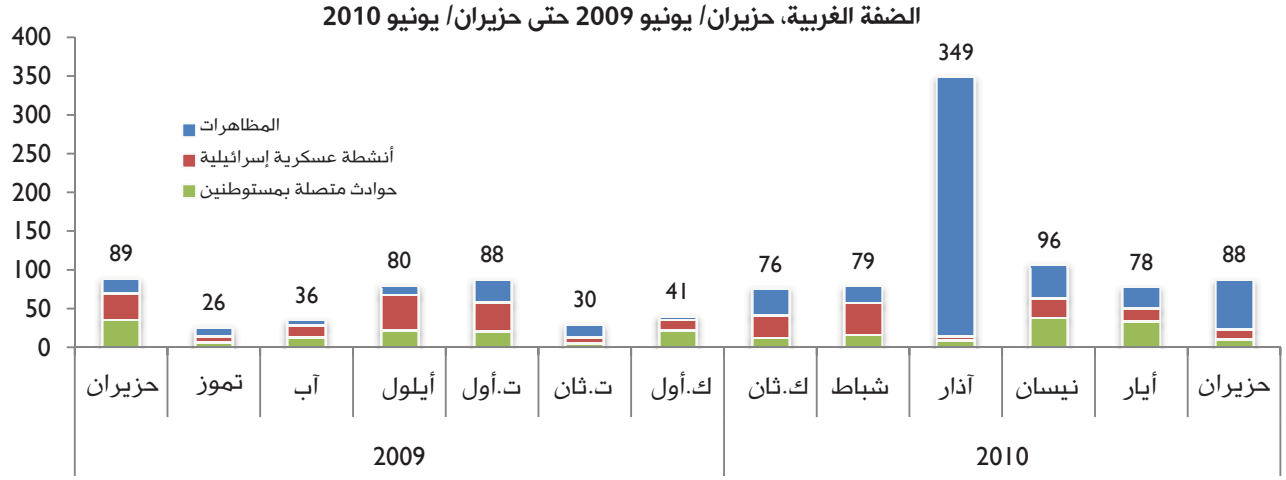

فلسطيني عمره 17 عاما إحدى عينيه.

وأدت حوادث أخرى متصلة بالمستوطنين، في أماكن أخرى في الضفة الغربية، إلى إصابة تسعة فلسطينيين. وإجمالاً، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، في حزيران/ يونيو، 20 حادثاً مرتبطا بالمستوطنين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، التي أدت إما إلى خسائر بشرية فلسطينية أو إلى أضرار في الممتلكات. وسجل المكتب، منذ بداية العام، 140 حادثاً مماثلاً – تقريباً ضعف عدد الحوادث (68 حادثاً) التي وقعت خلال الفترة المماثلة من عام 2009. وتجدر الإشارة إلى أن مستوطنين إسرائيليين، يشتبه في أنهم أشعلوا النار في 460 دونم من الأراضي في قري عوريف وعينابوس وحوارة (وجميعها في منطقة نابلس) وبيت نوبا (في رام اللّه)، شاركوا في الحوادث المرتبطة بالمستوطنين. وفي حالة قرية بيت نوبا، أحرقت مابين 800 و 1000 شجرة زيتون . وأصبحت الحرائق وتخريب الأراضي الزراعية بارزة على نحو متزايد، مما يقوض سبل عيش المجتمعات الفلسطينية الواقعة في جوار بعض المستوطنات الإسرائيلية.

وكانت المظاهرات التي خرجت في أماكن أخرى في الضفة الغربية[2] مسئولة عن 19 إصابة فلسطينية هذا الشهر. ونُظمَت مظاهرات مناهضة للجدار في قرى نعلين وبعلين وبيت جالا، ومظاهرات أخرى ضد توسيع المستوطنات والقيود على إمكانية الوصول إلى المناطق المحيطة بالمستوطنات في بيت أمر (الخليل) ودير نظام (رام اللّه). وأدت المظاهرة الأخيرة أيضا إلى إصابة اثنين من أفراد القوات الإسرائيلية. واشتملت الخسائر البشرية الإسرائيلية الأخرى على ضابط شرطة إسرائيلي، أطلق مسلحون فلسطينيون الرصاص عليه وقتلوه على الطريق 60 بالقرب من مخيم الفوار للاجئين (الخليل)، وأصيب ثلاثة آخرون من الشرطة أثناء الهجوم. وفي أعقاب الحادث، فرض الجيش الإسرائيلي حظراً للتجول لمدة أربع ساعات على قريتين قريبتين (وادي الشجنة ووادي الحفاير).

موافقة إسرائيلية على خطة تطوير منطقة البستان في القدس الشرقية

مئات الفلسطينيين مهددون بالتشريد

وافقت لجنة التخطيط المحلي في القدس، في منتصف حزيران/ يونيو، على خطة قدمها رئيس بلدية القدس لتطوير منطقة البستان في حي سلوان (القدس الشرقية). وطبقاً للسلطات الإسرائيلية، ستقسم الخطة منطقة البستان إلى قسمين مما يؤدي إلى إزالة 22 مبنى فلسطينياً في القسم الغربي لإفساح المجال لإنشاء مناطق للاستجمام ومبانٍ تجارية وسكنية. ومع هذا، يشكك مهندس التخطيط الحضري الذي يساعد السكان في الأرقام التي قدمتها البلدية التي تصر على أن تنفيذ الخطة سيتطلب في الواقع الإزالة الكاملة لأكثر من 40 مسكناً وإزالة 13 مسكناً آخر على الأقل إزالة جزئية، مما يؤدي إلى إجلاء نحو 500 ساكن فلسطيني.

وقالت البلدية إنه سيسمح بنقل السكان الذين سيتم إجلاءهم من بيوتهم إلى أماكن أخرى في الحي. وطبقا لمهندس التخطيط الحضري الذي يساعد السكان، فإن هذا "الحل" مشكوك فيه حيث أنه لا توجد مساحة كافية في المنطقة المقترح نقل السكان إليها، ولأنه لا يوجد ما يلزم السكان الباقين بأن يشركوا جيرانهم في بيوتهم، ولا يتحمل كثير من المباني المتبقية لا يمكن أن تتحمل طابق ثان أو ثالث، دون أن تهدم ويعاد بناؤها.

وكان السكان يعملون، منذ عام 2005، على وضع خطط بديلة ستسمح بتطوير بنية أساسية جديدة بينما يتجنبون عمليات الهدم واسعة النطاق للمباني القائمة، غير أن البلدية رفضت خطتهم في شباط/ فبراير 2009.

تركيز على المنطقة (ج): تلبية احتياجات المياه الأساسية

جرى تحديد المنطقة (ج) التي تشكل 62 في المائة من مساحة الضفة الغربية كمنطقة تحظى بأولوية بالنسبة للمساعدات الإنسانية، نظراً لوجود مستو مرتفع من الاحتياجات الناجمة عن سنوات من الإهمال والعزلة.[3] ومع هذا، واجهت منظمات الإغاثة الإنسانية تحديات كبيرة في تلبية احتياجات المجتمعات الضعيفة في المنطقة (ج)، والتي ترجع أساساً إلى نظام التصاريح المقيّد الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، صادق فريق المساعدة الإنسانية القطري على خطة استجابة موجهة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للمجتمعات الضعيفة في مجالات المياه والتعليم والمأوى في كانون ثاني يناير 2010.

وفيما يتعلق بالمياه، تواجه المجتمعات في المنطقة (ج) عجزاً حاداً في المياه نظرا لنقص البنية الأساسية وعدم كفاية الأمطار المتساقطة في السنوات الأخيرة. والمشكلة الأخيرة مرتبطة ارتباطاً مباشراً برفض السلطات الإسرائيلية إصدار تصاريح بناء في المنطقة (ج)، لاسيما في المناطق التي يتم تحديدها كمناطق مغلقة لأغراض التدريب العسكري ("مناطق إطلاق النار") حيث يقع بعض من أكثر المجتمعات ضعفا. وعلى الرغم من حقيقة أن معدلات الأمطار كانت مرتفعة نسبياً في

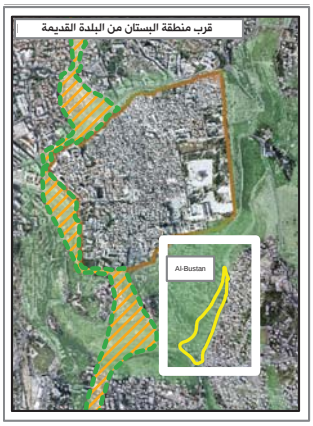

رسم توضيحي لخطة منطقة البستان كما نشرتها بلدية القدس في آذار/ مارس 2010. وجرت الموافقة على خطة معدلة تقترح هدم مبان إضافية في حزيران/ يونيو.

فصل الشتاء في العام 2009 – 2010، إلا أن الأثر العام لضعف تساقط الأمطار في السنوات الخمس الماضية لا يزال محسوساً ولم يعاد استكمال منسوبات المياه بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، فإن عدم القدرة على إقامة شبكات لتجميع المياه (مثل أحواض المياه) نظراً لعدم وجود تصاريح منع الكثير من الأسر الضعيفة من الاستفادة من تساقط الأمطار القياسي.

والمشكلة خطيرة في المناطق النائية، بشكل خاص، نظراً للاعتماد على الرعي والزراعة وتربية الماشية وهي سبل للعيش تعتمد على المياه. والكثير من مواقع المجتمعات النائية تقع في مناطق بدون شبكات للمياه ويتعذر الوصول إلى كثير من أحواض تجميع المياه نظراً لمعيقات التنقل التي يقيمها الجيش الإسرائيلي. ويضطر الناس، بسبب تكاليف النقل، إلى شراء مياه معبأة بأسعار أعلى كثيرا من السعر عند المصدر، مما يفرض على كاهل العائلات التي تعاني بالفعل من فقر ملحوظ عبئاً مالياً ثقيلاً لا يتناسب مع قدراتها.

وحدد فريق المساعدة الإنسانية القطري 17 تجمعاً يقع في المنطقة (ج) يبلغ عدد سكانها تقريبا 52,000 باعتبارها الأكثر ضعفا والأكثر حاجة للمساعدات العاجلة للحصول على المياه. ويدفع كل تجمع من هذه التجمعات 20 شيقلاً لكل متر مكعب من المياه و/ أو لديها متوسط للاستهلاك أقل من 60 لتراً في اليوم للفرد الواحد. وتهدف خطة الاستجابة التي أعدها فريق المساعدة الإنسانية القطري إلى تقليل سعر المياه بفتح

أحدث التطورات

في 14 تموز/ يوليو أرسلت الإدارة المدنية الإسرائيلية خطاباً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يفيد بأنه تجري مراجعة مشروعات المياه، وبأنه تمت الموافقة على بعض منها. وأفادت سلطة المياه الفلسطينية بأنها تسلمت، من الإدارة المدنية الإسرائيلية، موافقة مكتوبة على إنشاء أربعة أحواض لتجميع للمياه. ومن المتوقع أن يبدأ العمل في إنشائها في أواخر تموز/ يوليو.

مصادر قريبة من التجمع وزيادة كمية المياه من المصادر الموجودة. وتتألف خطة الاستجابة من 15 مشروعاً، تشتمل على إنشاء أحواض لتجميع المياه وإعادة تأهيل شبكات المياه والآبار وتوفير خزانات للمياه على مستوى التجمعات. وبنهاية حزيران/ يونيو، لم تكن هناك أي استجابة رسمية وشيكة من قبل السلطات الإسرائيلية.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يصدر تقريراً جديداً حول إمكانية التنقل والوصول

أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقريرا جديداً يوفر بيانات وتحليلاً عن الاتجاهات الأساسية المتعلقة بنظام التنقل الداخلي والقيود المفروضة على إمكانية الوصول التي تطبقها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية في الفترة بين نيسان/ أبريل 2009 ونهاية آذار/ مارس 2010، عندما أنهى المكتب المسح الشامل الذي يجريه لإغلاق المناطق. وسجّل المكتب 505 من المعيقات التي تستخدم لإغلاق المناطق، متراجعا عن 626 معيقا في آذار/ مارس 2009 – مسجلة تراجعاً بنسبة 19 في المائة.

ونفذت السلطات الإسرائيلية، خلال الفترة التي يشملها التقرير، سلسلة من الإجراءات التي حسنت حرية تنقل الفلسطينيين بين معظم المراكز الحضرية، لاسيما في شمال الضفة الغربية. وقلصت الإجراءات إلى حد كبير زمن السفر بين الكثير من المدن والبلدات في الضفة الغربية وكذلك مستوى الاحتكاك بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية عند حواجز التفتيش. ونتيجة لذلك، يتمتع قطاع كبير من السكان الفلسطينيين بإمكانية وصول أفضل للخدمات وأماكن العمل والأسواق.

ومع هذا، لم يطرأ تحسن كبير على إمكانية وصول الفلسطينيين إلى مناطق وراء الجدار، بما في ذلك القدس الشرقية، وإلى أراض ومجتمعات زراعية في غور الأردن. وإضافة إلى ذلك، فإن قدرة الفلسطينيين على استغلال وتطوير الأراضي في هذه المناطق، وفي مناطق أخرى، محددة كمناطق في المنطقة (ج) تظل محدودة بشدة.

وجرى تحديد المستوطنات الإسرائيلية وتوسعها المستمر باعتبارها أكبر عامل منفرد يشكل منظومة القيود على إمكانية الوصول المطبقة على السكان الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال، فإن أحد المبررات المتكررة التي يقدمها الجيش الإسرائيلي للإبقاء على إغلاق الطرق الرئيسية المؤدية إلى البلدات والقرى الفلسطينية هو أنه في حالة فتح هذه الطرق فإنها قد تكون بمثابة "طرق لهروب" مرتكبي الهجمات ضد المستوطنات. وبغض النظر عن الاعتبارات الأمنية التي

التركيز على قرية الحديدية بغور الأردن

يعيش عبد الرحيم بشارات في قرية الحديدية في غور الأردن ويعول عائلة تضم 27 فرداً، من بينهم 18 طفلاً. ويرعى 340 رأسا من الخراف والماعز هي المصدر الوحيد لعيشه. ويحتاج في فصل الصيف إلى حوالي 370 متراً مكعباً من المياه في الشهر لتلبية احتياجات عائلته وقطيعه. ولا توجد في القرية شبكة للمياه. وتقع أقرب نقطة للحصول على المياه في عين الحلوة على بعد خمسة كيلومترات، والطريق المؤدي إليها مغلق، مما يجبره على الاعتماد على نقطة أبعد للحصول على المياه، في عين الشبلي، التي تقع على بعد 11 كيلومترا، ويمر على حاجز تفتيش (الحمرا) المشغول بالجنود بشكل دائم. والتأخيرات عند هذا الحاجز شائعة، ولا يسمح بمرور من ليس لديه عنوان مسجل في غور الأردن. وفي مجمل القول، ينفق محمد خلال فصل الصيف نحو 6,600 شيقل شهريا على المياه، وأكثر من 70 في المائة من هذا المبلغ هي تكاليف النقل. واضطر في السنوات الثلاث الماضية إلى بيع ثلث قطيعة تقريباً (150 رأسا من الخراف) لتغطية النفقات، وأصبح غارقاً أكثر في الديون.

أدت إلى فرض هذه القيود، فإن هذه القيود قلصت أو ألغت مرور الفلسطينيين على طول طرق معينة، التي تحولت، نتيجة لذلك، إلى "ممرات" سريعة لتسهيل سفر المواطنين الإسرائيليين بين المستوطنات وإسرائيل وأحياناً بين مناطق مختلفة داخل إسرائيل عن طريق الضفة الغربية.

وأدت الظاهرة إلى النقل التدريجي للمرور الفلسطيني إلى شبكة طرق ثانوية. وأثناء فترة إعداد التقرير، جرى تمهيد طرق جديدة وجرى تطوير طرق أخرى كانت في حالة سيئة في سياق عملية لتطوير هذه الشبكة الثانوية. وأوجدت هذه الطرق أو عززت مسارات بديلة "تعوض" فقدان إمكانية الوصول إلى طرق رئيسية وتحسن بالتالي من إمكانية الوصول إلى الخدمات ومصادر الرزق. وفي الوقت نفسه، فإن شبكة الطرق الثانوية هذه ترسخ، من خلال إيجاد بديل أو تعزيزه، إبعاد الفلسطينيين عن قطاعات كبيرة من شبكة الطرق الرئيسية التي يستخدمها الآن أساساً إسرائيليون ومستوطنون إسرائيليون.

ربع اللاجئين في الضفة الغربية تقريباً يعانون من انعدام الأمن الغذائي

يشير تقييم مستمر للأمن الغذائي تجريه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في الضفة الغربية وبدأ في نيسان/ أبريل 2010 إلى أن 46 في المائة تقريبا من 85,290 عائلة لاجئة جرى تقييم أوضاعها إلى الآن إما أنها تعاني من انعدام أمن غذائي أو معرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي (أي أنها مهددة بالتعرض لانعدام الأمن الغذائي).[4] وعلى الرغم من أن معدل انعدام الأمن الغذائي واحد تقريبا بالنسبة لعموم السكان في الضفة الغربية (25 في المائة)، فإن معدل الانكشاف لخطر انعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين أكبر مرتين من مثيله بين عموم السكان – 22 في المائة مقابل 11 في المائة. وتعكس هذه الفجوة، ضمن عوامل أخرى، مدى انكشاف اللاجئين الذين يفتقرون غالباً إلى أصول إنتاجية، كملكية الأرض.

ووجد أعلى معدل لانعدام الأمن الغذائي، 79 في المائة، بين عائلات اللاجئين التي تعتمد على الرعي كمصدر للرزق، وهم في الأغلب من البدو المقيمين في المنطقة (ج)؛ وتضم هذه الفئة تقريبا حوالي 2500 عائلة (16,200 شخص). وتواجه مصادر الرزق المعتمدة على الرعي تحديا متزايدا على مدى السنوات السابقة نتيجة للقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج)، بما في ذلك القيود على إمكانية الوصول إلى أراضي الرعي وتطوير بنية أساسية للمياه (أنظر أيضا القسم الخاص بالمنطقة (ج)).

ووفرت الأونروا خلال الربع الأول من المساعدات الطارئة في عام 2010 (نيسان/ أبريل حتى حزيران/ يونيو 2010) فرص عمل قصيرة الأجل لنحو 21,300 عائلة من العائلات المعرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي. وبعد المساعدات، كانت 7900 عائلة من عائلات اللاجئين التي جرى تقييمها في السابق كعائلات تواجه خطر انعدام الأمن الغذائي كانت قادرة على كسب ما يكفي من الأموال لتلبية احتياجاتها الأساسية من الغذاء؛ وتمكنت 7000 عائلة أخرى كانت مهددة بأن تصبح غير آمنة غذائياً كسبت أموالاً تكفي لأن تبقى فوق خط انعدام الأمن الغذائي.[5] وإضافة إلى ذلك قدمت الأونروا مساعدات غذائية لنحو 11,200 عائلة، مازالت منكشفة أمام خطر انعدام الأمن الغذائي بعد حصولها على مساعدات النقود مقابل العمل، والتي تعيش في مناطق تفتقر إلى إمكانية الحصول على طعام أو غير القادرة على العمل بسبب عجز أو التقدم في العمر. وتوفر هذه المساعدات 50 في المائة من السعرات اليومية المطلوبة.

وقدرة الأونروا على الاستجابة بشكل كافٍ للوضع الحالي للاجئين الذين يعيشون في الضفة الغربية محدودة نتيجة لمستويات التمويل غير الكافي، وستكون الأونروا قادرة فقط على توفير هذه المساعدات الضرورية حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

إسرائيل تعلن عن تخفيف حصار غزة؛ وأثر ذلك خلال حزيران/يونيو لا يزال محدوداً

في 20 حزيران/ يونيو أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن قرار لتخفيف الحصار المفروض على غزة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ووفقا للقرار الجديد سيَسُمح باستيراد غير مقيد للبضائع المعدّة للاستخدام المدني. أما فيما يتعلق بالأغراض الأخرى التي عرّفتها السلطات الإسرائيلية كأغراض عسكرية أو ذات استخدام مزدوج عسكري/مدني فسيظل دخولها مقيداً. وبموجب هذه السياسة الجديدة لن يُسمح بدخول مواد البناء للمشاريع التي صادقت عليها السلطة الفلسطينية وتُنفذ تحت إشراف الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية. وبالإضافة إلى هذا القرار، سيتمّ توسيع البنية التحتية لمعبر كيريم شالوم للسماح بدخول كمية أكبر من الواردات، إضافة إلى زيادة ساعات عمل الحزام الناقل في معبر كارني.

ويتوقع أن يتقدم العمل على التنفيذ الكامل لهذه التدابير في الأشهر القادمة. وفي الوقت الراهن، طرأ ارتفاع طفيف خلال الأيام العشرة الأولى، بعد الإعلان عن القرار، على حجم الواردات، بالإضافة إلى دخول بعض الأغراض التي كانت محظورة في السابق.

وفي المجمل، دخل إلى غزة 3,166 حمولة شاحنة خلال حزيران/يونيو، وهو ما يعدّ ارتفاعا بنسبة 13٪ مقارنة بأيار/ مايو (2,795 حمولة شاحنة). وبالرغم من أن هذا الرقم هو أعلى رقم مُسجل لحمولات الشاحنات منذ آذار/مارس 2009، إلا أنّه لا يُمثل سوى 23 بالمائة من المعدل الشهري من عدد حمولات الشاحنات التي دخلت خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007 أي قبل فرض الحصار.

آخر التطورات

في 5 تموز/يوليو نشرت السلطات الإسرائيلية القائمة الرسمية التي تشتمل على الأغراض العسكرية وذات "الاستخدام المزدوج" التي سيظل دخولها إلى غزة محظورا أو مقيّدا. وقد تمّ إدراج المواد ذات "الاستخدام المزدوج" في قائمتين. تحتوي القائمة الأولى على 15 فئة من البضائع العامة المحظورة وتشمل الأسمدة والمواد الخام المصنوعة من الزجاج الليفي "فايبر جلاس"، ومعدات الحفر، والقوارب ومواد تعقيم المياه. أما القائمة الثانية فتشتمل على 19 نوعاً من مواد البناء (والتي سيقتصر دخولها على المشاريع التي تُشرف عليها المنظمات الدولية فقط)، ومن بينها، على سبيل المثال لا الحصر، الأسمنت، والحصى، والخرسانة الجاهزة، والكتل الخرسانية، ومنتجات الصلب (الفولاذ)، والأسفلت، والمواد العازلة والمركبات المستخدمة للبناء.

وفي 6 تموز/ يوليو بدأت أعمال البناء لتوسيع منصة تحميل ثانية تعمل بطريقة "من شاحنة إلى شاحنة" بالإضافة إلى توسيع الطريق الذي يربط ما بين معبر رفح ومعبر كيرم شالوم. ومن المتوقع أن يزيد هذا التوسيع من قدرة المنصة التشغيلية إلى 250- 300 حمولة شاحنة.

وبالرغم من بعض الاستثناءات التي تضمنت قطع غيار السيارات والمواد الزراعية ومواد الصيد، فقد اقتصر دخول المواد الجديدة التي سُمح بعبورها خلال حزيران/ يونيو على المواد الاستهلاكية، بما فيها جميع المواد الغذائية، ولم تتضمن المواد الخام. كما أنّ الأنواع الجديدة من الطعام دخلت

فتح معبر رفح حتى إشعار آخر

فُتح معبر رفح الحدودي أمام الحركة في كلا الاتجاهين في 2 حزيران/يونيو، وما زال حتى نهاية هذا الشهر مفتوحا أمام عبور فئات معينة من الأشخاص سُمح لها بالعبور. ووفقا للسلطات المصرية سيبقى المعبر مفتوحا حتى إشعار آخر. وخلال حزيران/ يونيو، عبر ما معدله 350 شخصاً يومياً من غزة إلى مصر (أكثر من 9,200 شخص في المجمل)، وفي المقابل عبر ما معدله 290 شخصاً يومياً من مصر إلى غزة (أكثر من 7,600 شخص في المجمل). غير أن هذه الأرقام هي أقل بكثير من المعدل اليومي الذي بلغ 650 شخصاً عبروا المعبر في كلا الاتجاهين خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2006، أي قبل الإغلاق الجزئي للمعبر. ولا يزال عبور الأشخاص مقصورا على الحالات الإنسانية، والطلاب ورجال الأعمال وممن يحملون جوازات سفر أجنبية والأشخاص الخارجين لزيارة أقارب لهم في الخارج فقط. وأصبح المعبر، منذ إغلاقه رسمياً في حزيران/يونيو 2007، يُفتح بمواعيد غير منتظمة لمدة يومين أو ثلاثة أيام كلّ شهر للسماح بالعبور المحدود لبعض الأشخاص.

بكميات تكفي للاستهلاك المنزلي فحسب. إضافة إلى أنّ دخول البضائع الاستهلاكية الجديدة، وإبقاء القيود المفروضة على دخول المواد الخام قوّض أي محاولة لإنعاش الصناعة المحلية. فعلى سبيل المثال تواجه صناعة المشروبات التي لم تتمكن من استيراد كميات كبيرة من المواد الضرورية، تحديات نظرا لدخول مختلف أنواع العصائر والمشروبات الغازية من إسرائيل.

وباستثناء الزجاج والأخشاب والألمنيوم (التي سمح بدخولها للقطاع التجاري خلال الأشهر القليلة الماضية)، لم يُسمح بدخول سوى كميات محدودة من مواد البناء المخصصة لثلاثة مشاريع تُشرف عليها المنظمات الدولية إلى غزة خلال حزيران/ يونيو (ما مجمله 88 حمولة شاحنة). وتتضمن هذه المشاريع ترميم مستشفى القدس في مدينة غزة، وتحديث محطات ضخ مياه الصرف الصحي في منطقة تل السلطان (جنوب غزة) واستئناف مشاريع الإسكان التي تُشرف عليها الأونروا (151 وحدة سكنية) في خان يونس. وبالرغم من ذلك، استمرت الإجراءات المكثفة وجهود التنسيق المطلوبة من أجل الحصول على موافقة لدخول كل شاحنة إلى أي مشروع من المشاريع الثلاثة في زيادة التكلفة الإدارية وإبطاء تقدم المشاريع. فقد اضطرت الأونروا، على سبيل المثال، أن تُشغل 30 حارساً إضافياً للإشراف على البضائع منذ مرحلة دخولها وحتى استخدامها، إضافة إلى أنها اضطرت إلى استئجار مخازن إضافية لتخزين المواد المطلوبة. وفي المحصلة، تكبدت الأونروا من أجل استئناف العمل في مشروع خان يونس الذي كان مجمداً في السابق 1.3 مليون دولار إضافية.

وبالرغم من أن سلسلة إجراءات تخفيف الحصار التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية موضع ترحيب، إلا أنها غير كافية لتلبية الاحتياجات الحالية في غزة. وحتى إذا سُمح بدخول المواد الخام إلى غزة بدون قيود، فسيظل الانتعاش الاقتصادي محدودا بسبب القيود المتواصلة على التصدير. كما أنّ القيود المستمرة على استيراد مواد البناء الأساسية أدت إلى عدم تلبية احتياجات السكن التي زادت نتيجة النمو السكاني، والتدهور الطبيعي لوضع المساكن مع الوقت، والدمار الواسع الذي ألحقه الهجوم العسكري الإسرائيلي "الرصاص المصبوب". وبالرغم من أنّه سيتمّ السماح بدخول مواد البناء الأساسية لمشاريع البناء التي تشرف عليها المنظمات الدولية، إلا أنّ التعقيدات والتكلفة الباهظة لآلية التنسيق والمراقبة المفروضة حاليا ستعيق تنفيذ هذه المشاريع إذا تمّ تطبيقها على نطاق أوسع.

الأنشطة العسكرية التي تؤثر على المدنيين

القتال الدائر بين الإسرائيليين والفلسطينيين وغيره من الأنشطة على طول الحدود وفي مناطق في البحر تؤدي إلى أعلى مستوى من الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين منذ انتهاء الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب"

شهد حزيران/يونيو أعلى عدد من حالات القتل في صفوف الفلسطينيين في شهر واحد على خلفية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منذ شباط/ فبراير 2009.

حيث قتل 14 فلسطينياً من بينهم مدنيان (واثنان آخران قتلا جراء غارات جوية إسرائيلية على الأنفاق)، وأصيب 16 آخرون، من بينهم 14 مدنياً (ثلاثة أطفال). ومنذ شباط/ فبراير 2009، فإن 40 بالمائة على الأقل من الفلسطينيين الذين قتلوا و80 بالمائة على الأقل من المصابين كانوا من المدنيين.[6]

ووقعت ست حالات من 14 حالة قتل شهدها هذا الشهر في حادث واحد على شاطئ غزة: ففي 7 حزيران/ يونيو أطلقت

فلسطينيون قتلوا وأصيبوا قفي قطاع غزة
في الفترة من شباط/ فبراير 2009 – حتى حزيران/ يونيو 2010

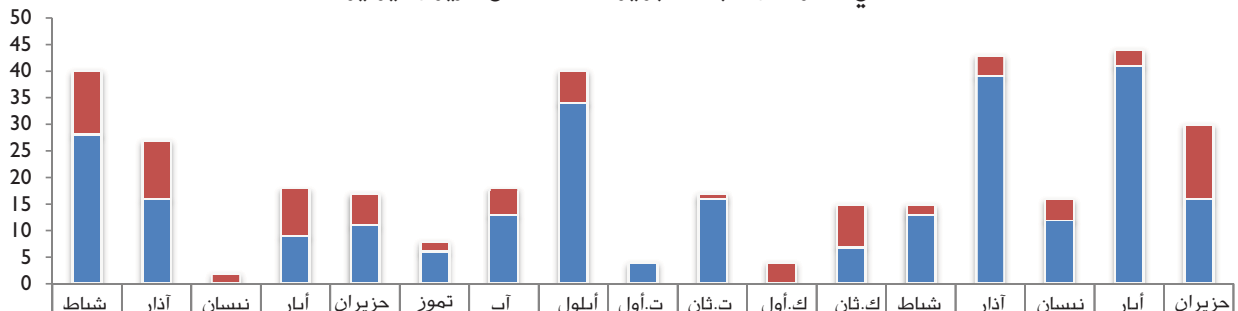

	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	ت.أول	ت.ثان	ك.أول	ك.ثان	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران
	2009											2010					
قتلى	12	11	2	9	6	2	5	6	0	1	4	8	2	4	4	3	14
مصابون	28	16	0	9	11	6	13	34	4	16	0	7	13	39	12	41	16

القوات الإسرائيلية النار على قارب فلسطيني وقتلت ستة فلسطينيين من بينهم مدنيان وأربعة من أفراد جماعة مسلحة. أحد المدنيان هو مالك القارب أما الثاني فهو صياد فلسطيني كان على متن قارب آخر مجاور للقارب المستهدف. ووفقا لوسائل الإعلام الإسرائيلية، التي اقتبست من مصادر في الجيش الإسرائيلي، كان المسلحون في طريقهم لتنفيذ هجوم في إسرائيل؛ أما المصادر الفلسطينية فقد أفادت أنّ الفلسطينيين كانوا يجرون تدريبا عسكريا. إضافة إلى ذلك، قتل مدنيان فلسطينيان وأصيب مدني آخر في غارة جوية استهدفت الأنفاق في 25 حزيران/ يونيو. أما حالات القتل الخمسة الأخرى فكانت لأعضاء جماعات مسلحة قتلوا في حادثين منفصلين على طول الحدود في أول حزيران/ يونيو.

ومن بين 16 إصابة شهدها هذا الشهر كانت 14 إصابة لمدنيين عُزّل، من بينهم ثلاثة أطفال، دخلوا في مناطق تبعد عن السياج الحدودي عدة مئات من الأمتار وهي منطقة يقيّد الجيش الإسرائيلي دخولها. وكان عشرة من بين هؤلاء المصابين يجمعون الخردة المعدنية؛ علماً أن 19 شخصاً أصيبوا في عام 2010 في ظروف مشابهة. وأصبح هنالك طلب كبير على الخردة المعدنية في قطاع غزة، بسبب الحصار، نظراً لأن سكانها يحتاجون إلى تدوير هذه المواد لإعادة استخدامها في البناء وترميم المباني.

وبالرغم من استمرار إطلاق الصواريخ الفلسطينية باتجاه إسرائيل بنفس المستوى الذي شهده شهر أيار/مايو فلم تقع أي إصابات إسرائيلية أو أضرار بالممتلكات جراء ذلك.

أزمة الوقود تتعمق: زيادة ساعات انقطاع الكهرباء إلى 16 ساعة في اليوم

استمر انخفاض واردات الوقود المخصصة لمحطة توليد كهرباء غزة للشهر السابع على التوالي بسبب أزمة التمويل المتواصلة. ولم يدخل هذا الشهر إلى غزة سوى 3.6 مليون لتر من الوقود، وهو أقل مستوى مسجل منذ كانون الأول/ ديسمبر 2008، ولا يُمثل سوى 27 بالمائة من كمية الوقود المطلوبة لتشغيل المحطة بقدرتها التشغيلية الكاملة (13 مليون لتر شهرياً).

ونتيجة لنقص الوقود الصناعي، اضطرت محطة توليد كهرباء غزة إلى الإغلاق كلياً لمدة خمسة أيام هذا الشهر، الأمر الذي أدى إلى انقطاع الكهرباء بمعدل 12 و16 ساعة يومياً في جميع أنحاء غزة، باستثناء رفح التي يتمّ تزويدها بالكهرباء مباشرة من مصر وتشهد فترات انقطاع أقل من باقي قطاع غزة. وخلال باقي الشهر، اضطرت المحطة للعمل بمحرك واحد من بين محركيها التشغيليين.

ويؤثر انقطاع الكهرباء على الحياة اليومية في قطاع غزة، وعلى تأمين خدمات حيوية، كإمدادات المياه، وخدمات معالجة وإزالة مياه الصرف الصحي والعلاج الطبي (أنظر المربع في هذا التقرير).. ونتيجة لذلك، تُضطر المؤسسات العامة التي توفر هذه الخدمات إلى الاعتماد بصورة كبيرة على المولدات وغيرها من الأجهزة البديلة التي تعتبر حساسة للغاية نظرًا لعدم توفر قطع غيار لها بصورة منتظمة. ووفقا للجنة المياه والصرف الصحي والنظافة فإنّ 25 بئر ماء لا تتوفر لها مولدات كهربائية لا تعمل إلا عندما يكون هنالك كهرباء. وقد أدى ذلك إلى انخفاض إمدادات المياه بنسبة 43 بالمائة في جميع أنحاء قطاع غزة. وحاليا لا تصل المياه إلى نصف سكان غزة سوى مرة في الأسبوع (لمدة تتراوح ما بين ستة إلى ثمانية ساعات)، و30 بالمائة تصلهم المياه مرة كل أربعة أيام، و20 بالمائة تصلهم المياه مرة كلّ يومين.

الفلسطينيون الذين قتلوا وأصيبوا في حوادث متصلة بالأنفاق، بما فيها الغارات الجوية، وانهيار الأنفاق، والصدمات الكهربائية، وانفجار أنابيب الغاز منذ انتهاء الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب".

السنة	الشهر	القتلى	المصابون	المجموع الكلي
2009	ك.ثان		4	4
	شباط	7	12	19
	آذار	4	5	9
	نيسان	1		1
	أيار	7	7	14
	حزيران	3	6	9
	تموز	14	28	42
	آب	11	11	22
	أيلول	7	31	38
	ت.أول	3	8	11
	ت.ثان	3	6	9
	ك.أول	5	1	6
المجموع العام 2009		65	119	184
2010	ك.ثان	8	10	18
	شباط	2	9	11
	آذار	2	2	4
	نيسان	6	13	19
	أيار	9	14	23
	حزيران	3	2	5
المجموع العام 2010		30	50	80
المجموع العام		95	169	264

التحويلات الطبية لتلقي العلاج في الخارج

وفاة رضيع أثناء انتظاره للتحويل لتلقي العلاج؛ وتغير كبير في وجهة التحويلات الطبية

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية فإنّ ما يقرب من 21 بالمائة من الطلبات التي قُدّمت إلى السلطات الإسرائيلية للحصول على تصاريح للخروج من غزة عبر معبر إيريز قوبلت إما بالرفض أو التأجيل؛ و14 بالمائة من هذه الطلبات هي لأطفال مرضى. وخسر المرضى الذين تمّ تأجيل البت في طلباتهم مواعيدهم في المستشفيات واضطروا لبدء عملية التقدم بطلبات من جديد. وإجمالاً، انخفضت نسبة الطلبات المرفوضة أو المؤجلة بصورة طفيفة مقارنة بما نسبته 27 بالمائة خلال الشهرين السابقين، وهي أقل بقليل من أي شهر خلال عام 2009.

وبالرغم من ذلك طرأ تغير تدريجي ما بين توزيع الطلبات التي تمّ تأجيلها وتلك التي رُفضت. فللشهر الثاني على التوالي، رفض ما يزيد عن 12 بالمائة من مجمل الطلبات التي قُدمت للحصول على تصاريح (مقارنة بمعدل شهري يبلغ اثنين بالمائة تقريبا منذ كانون الثاني/ يناير 2008)، وفي المقابل انخفضت نسبة الطلبات المؤجلة إلى 8.4، مقارنة بحوالي 20 بالمائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010.

واردات الوقود الصناعي
(بالمليون لتر)

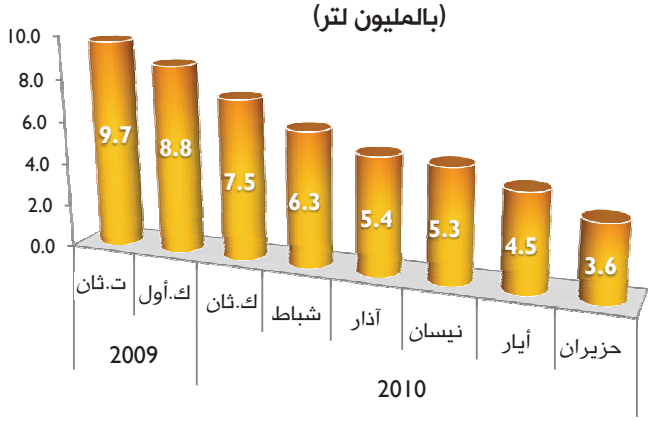

تأثير نقص الوقود وانقطاع الكهرباء على الرعاية الصحية

يؤثر الانقطاع المتكرر والإمدادات غير المستقر للكهرباء على قطاع الرعاية الصحية في غزة بصورة بالغة: ويتمثل ذلك في تعليق أو تأجيل إجراء العلاجات الطبية، وتلف المعدات الطبية الحساسة، وتعليق الخدمات الطبية المساعدة. ولمواجهة هذا الانقطاع في إمدادات الكهرباء، تضطر المستشفيات إلى الاعتماد على المولدات الكهربائية خلال فترات الانقطاع الطويلة.

وقد بلغت كلّ من مستشفى غزة الأوروبي، ومستشفى الشفاء وناصر منظمة الصحة العالمية عن تعليقها إجراء العمليات الجراحية الاختيارية، وتأخر إجراء عمليات جراحية أخرى، إضافة إلى تأخير أو تكرار إجراءات التشخيص. وبالرغم من صعوبة الحصول على بيانات دقيقة، إلا أنّ أثر ذلك على المرضى بالغ. فعلى سبيل المثال، عندما يتمّ تكرار إجراء تصوير بالأشعة يتعرض المريض إلى مستويات إضافية من الإشعاع؛ وعند انقطاع الكهرباء خلال جلسة غسيل الكلى التي تستغرق ثلاث ساعات يجب فصل المريض فوريا عن الآلة لتجنب تخثر الدم الذي قد يكون قاتلا.

ومن أجل العمل وفق الأولية أثناء انقطاع الكهرباء، يتمّ تعليق الخدمات المساعدة كالغسيل والتعقيم والطبخ خلال جميع أيام الأسبوع أو بعضها – وذلك من أجل تخفيف العبء الواقع على المولدات الكهربائية وتوفير الوقود. وينطبق ذلك على جميع إجراءات التشخيص العادية كالتصوير الإشعاعي، والفحوصات المعملية، وفحوصات الأسنان. إضافة إلى ذلك تعطل نظام المعلومات الصحية المحوسب في مستشفى الشفاء مما أدى إلى تأخيرات في إصدار التقارير.

وتتميز الأجهزة الطبية المعقدة بأنها حساسة للغاية ليس لانقطاع الكهرباء فحسب، بل ولجهد التيار الكهربائي المنخفض الذي يعتبر من الأمور الشائعة في غزة. وقد أدى ذلك إلى توقف عمل أجهزة تشخيص حيوية على مدار الأشهر الماضية: كجهاز تصوير الثدي وجهاز التصوير الإشعاعي في مستشفى الشفاء، وأجهزة مراقبة القلب في كلّ من مستشفى غزة الأوروبي، ومستشفى الشفاء، ومستشفى الدرة ومستشفيات الأطفال، وأجهزة تزويد التيار الكهربائي في مختبر مستشفى الشفاء. وتضطر المستشفيات إلى التخلي عن الأجهزة المعطوبة نظرا لعدم قدرتها على استيراد قطع الغيار أو تأخير استيرادها لفترات طويلة إضافة إلى عدم قدرة التقنيين المتخصصين على الدخول إلى غزة لإصلاح هذه المعدات.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن 26 مركزاً فقط من مراكز الرعاية الصحية الأولية من بين 57 مركزاً عاملاً في غزة مزود بمولدات كهرباء – ثلاثة منها لا تعمل نظراً لنقص قطع الغيار وثمانية منها لا يتوفر لها الوقود معظم الوقت. أما المولدات الباقية فتعمل بأقل من ثلث قدرتها التشغيلية نظرا لكميات الوقود المحدودة. وتتوفر لدى جميع مستشفيات غزة وعددها 13 مستشفى مولدات كهربائية، ولكن حتى نهاية حزيران/ يونيو لم يتوفر لهذه المولدات سوى 20 بالمائة من كمية الوقود المطلوبة لتشغيلها. وقد صُمّمت مولدات الكهرباء في المستشفيات للعمل بصورة فورية في حالات الطوارئ، غير أنها غير مصممة للعمل لفترات طويلة الأمر الذي يزيد من متطلبات صيانتها ومن خطر تعرضها للتلف.

وقد سمح فتح معبر رفح الحدودي مع مصر طوال أيام الأسبوع باستثناء الجمعة خلال حزيران/يونيو بعبور 1100 مريض للمستشفيات المصرية، وهو ما يُمثل تقريبا ضعف المعدل الشهري خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام. وقد أدى تحسين الوصول إلى مصر إلى نقلة كبيرة في وجهة التحويلات الطبية: فقد ارتفع عدد التحويلات الطبية إلى مصر إلى أكثر من الضعف في حزيران/يونيو مقارنة بشهر أيار/مايو (443 مقابل 209)، في حين انخفض عدد التحويلات الطبية إلى المستشفيات الإسرائيلية بنسبة 19.1 بالمائة، وإلى مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية إلى 17.8 بالمائة.

النسبة المئوية للمرضى الذين تأجلت أو رفضت طلباتهم للخروج عبر معبر إيريز

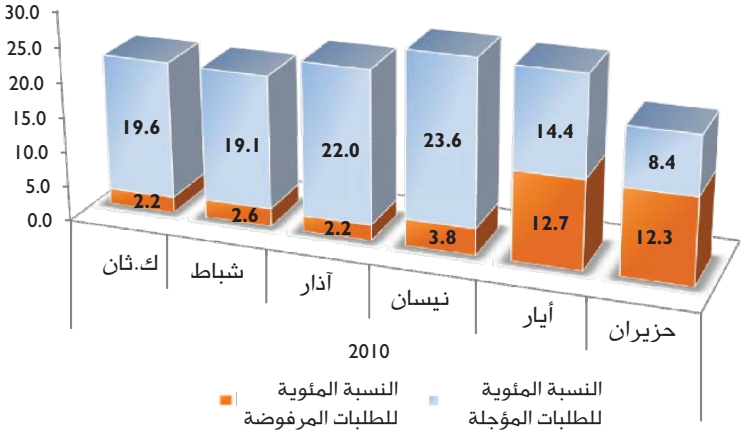

مستوى منخفض للأدوية الحيوية في غزة

انخفاض مخزون الأدوية الحيوية في مستودع غزة المركزي للأدوية إلى أدنى مستوياته منذ بدء الحصار في حزيران/ يونيو 2007

بالرغم من أن إرسالية جديدة من الأدوية يجري تخليصها حاليا، فلم يصل إلى مستودع غزة المركزي للأدوية أي أدوية خلال حزيران/يونيو. ونتيجة لذلك، ظلّت مستويات الأدوية منخفضة: وفي نهاية حزيران/ يونيو نفذ مخزون 114 دواء من 480 دواء حيوي إلى أقل من مخزون شهر واحد. إضافة إلى أنّ 39 من الأدوية الأخرى لا يكفي مخزونها سوى لفترة شهر إلى ثلاثة أشهر. ومن بين الأدوية التي نفد مخزونها بالكامل أدوية لعلاج أمراض السرطان والقلب وعدد من المضادات الحيوية.

أما فيما يتعلق بالمستلزمات الطبية التي تستخدم لمرة واحدة، فقد استلم مستودع غزة المركزي للأدوية في نهاية حزيران/ يونيو الشحنة الثانية لعام 2010 من وزارة الصحة في رام اللّه. وبالرغم من هذه الشحنة لم يطرأ أي تغير على مخزون مستودع غزة المركزي للأدوية من هذه المستلزمات (84 من بين 726 من المستلزمات الحيوية) وفي الوقت ذاته نفذ مخزون مستلزمات حيوية أخرى. ومن بين المستلزمات التي نفذ مخزونها حاليا، مستلزمات حيوية للمرضى الذين يعانون من أمراض القلب والأمراض العصبية، (مثلا، منظمات ضربات القلب، الأقطاب الكهربائية لمرضى القلب البالغين، وغرف الترطيب بالأكسجين للأطفال)، والإجراءات التشخيصية (مثلاً مستلزمات التشخيص بالمناظير الداخلية المستخدمة لمرة واحدة).

الضغوط التي يواجهها المجتمع المدني

اقتحام منظمات غير حكومية محلية

في 31 أيار/مايو، اقتحمت قوات الأمن المحلية في غزة عددا من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية المحلية من بينها منتدى شارك الشبابي، وجمعية بناة المستقبل، وجمعية الجنوب لصحة المرأة، وجمعية المرأة والطفل. وقد أغلقت مكاتب هذه المؤسسات وتمّت مصادرة بعض من معداتها. وبالرغم من إعادة فتح منتدى شارك الشبابي بعد عدة أيام وإعادة بعض معداته، لا تزال مكاتب المنظمات الأخرى مغلقة.

ينفذ مكتب منتدى شارك الشبابي حاليا عشرة مشاريع تخدم ما يزيد عن 80,000 طفل وشاب من الجنسين، من بينهم 60,000 مشاركون في المخيمات الصيفية التي تشرف عليها الأونروا، 2400 في المخيمات الشبابية، و 9,000 أعضاء في المراكز العائلية وبرامج الدعم التربوي، و 300 من طلاب الجامعات المشاركين في مشروع "خطوة إلى الأمام"، وغيرهم من المشاركين في المشاريع الشبابية.

أفادت وزارة الصحة في غزة بوفاة طفل عمره تسعة أشهر على معبر إيريز في 26 أيار/مايو أثناء انتظاره في سيارة إسعاف للعبور إلى إسرائيل. وكان هذا الطفل يعاني من مضاعفات التهاب رئوي أدى إلى تدهور حالته فجأة. وبالرغم من أنّ طاقم سيارة الإسعاف أسرع به إلى أقرب مستشفى في غزة إلا أنّ الطفل توفي لحظة الوصول. ومع هذه الحالة، وصل عدد حالات المرضى الذين توفوا قبل الوصول إلى المستشفيات التي تمّ تحويلهم إليها خارج غزة إلى 32 حالة منذ مطلع عام 2009.

تقويض التعليم

تقرير اليونسكو الذي سيصدر قريبا حول المسح النفسي-اجتماعي الذي أجرته في صفوف الطلاب والمعلمين في غزة

أشار تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) سيصدر قريباً حول الحالة النفسية-الاجتماعية لجهاز التعليم في غزة، والذي أجرته مجموعة كولومبيا للأطفال في النزاع المسلح، أن الوضع الإنساني السائد أدى إلى تقويض جهاز التعليم في غزة. وكشف هذا التقرير الذي درس الآثار النفسية - الاجتماعية للحرب والحصار على جهاز التعليم في غزة أن تحصيل الطلاب والبيئة التعليمية تعرضا لأضرار جسيمة. وقد لوحظ التأثير السلبي على إمكانية الوصول إلى التعليم ذي المستوى الجيد في جميع الشرائح الطلابية وفي أوساط جميع الفئات العمرية، بالإضافة إلى الهيئات التدريسية. وبيّن التقرير إضافة إلى ذلك أنّ الآثار النفسية - الاجتماعية السلبية تزداد بازدياد عمر الطالب.

بعض نتائج المسح الذي أجرته اليونسكو:

الطلاب الذين ذكروا أنهم لا يشعرون بالأمان في المدارس أو الجامعات	34.4٪ من طلاب المدارس الابتدائية
	59.5٪ من طلاب المدارس الإعدادية
	62.9٪ من طلاب المدارس الثانوية
	67.6٪ من طلاب الجامعات
نسبة الطلاب الذين سيتقدمون لامتحان الثانوية العامة (التوجيهي) والذي ذكروا أنهم يعانون من صعوبات في التركيز	83.1٪ من الطلاب ذكروا أنهم يعانون من صعوبات في التركيز في المدرسة
	48٪ ذكروا أنهم يعانون من صعوبات في التركيز أثناء الدراسة في المنزل
	81.1٪ ذكروا أنهم يجدون صعوبة في تذكر ما تعلموه في الصف
نسبة الطلاب الذين ذكروا أن علاماتهم خلال هذه السنة الدراسية أقل مقارنة بعلاماتهم في السنوات الدراسية السابقة	26.0٪ من طلاب المدارس الابتدائية
	39.4٪ من طلاب المدارس الإعدادية
	40.9٪ من طلاب المدارس الثانوية
	21.6٪ من طلاب الجامعات

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

مؤشرات حماية الأطفال	نيسان 2010	أيار 2010
عدد القتلى في صفوف الأطفال الفلسطينيين	1	0
عدد القتلى في صفوف الأطفال الإسرائيليين	0	0
عدد الإصابات في صفوف الأطفال الفلسطينيين	25	35
عدد الإصابات في صفوف الأطفال الإسرائيليين	0	0
عدد الأطفال الفلسطينيين الذين تشردوا نتيجة هدم المنازل	0	0
عدد الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية	305	287

آفة زراعية تسبب أضراراً واسعة النطاق لمحاصيل البندورة (الطماطم) في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة

آلاف المزارعين يتهددهم خطر فقدان مصادر رزقهم

وصلت الآفة الزراعية التي تدعى "توتا أبسولتا" (حفّار أوراق البندورة) والتي تسببت في تدمير محاصيل البندورة (الطماطم) في الدفيئات والحقول الزراعية في دول حوض البحر المتوسط إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تمّ الإبلاغ عن أضرار جسيمة سببتها الآفة في مطلع حزيران/يونيو، ومنذ ذلك الوقت تمّ الإبلاغ عن انتشارها في الضفة الغربية. وتستطيع هذه الآفة أن تنتقل إلى محاصيل خضر أخرى (كالبطاطا (البطاطس)، والباذنجان، والفلفل الحلو)، وتعتبر خطرا كبيرا يتهدد موسم الفلاحة القادم الذي يبدأ في آب/ أغسطس. وبالتالي يواجه آلاف المزارعين خطر فقدان مصادر رزقهم، وهو ما قد يؤثر على وضع الأمن الغذائي الصعب أصلا للعائلات الفلسطينية التي تعاني من الفقر. وأكدت منظمة حماية المزروعات الوطنية في إسرائيل تفشي هذه الآفة في إسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر 2009 وهي حاليا تخضع للمراقبة والسيطرة حاليا.

وتجري اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقييما في جنوب غزة، وكشف حتى الآن أن 50 بالمائة من الدفيئات التي تمّ فحصها دمّر محصولها بالكامل، وأنّ 30 بالمائة أخرى من الدفيئات التي تمّ فحصها خسرت ما يتراوح بين 30-25 بالمائة من محصولها. وتتضمن المناطق المتضررة في قطاع غزة، مناطق الفخاري، وعبسان، وخزاعة، وقيزان النجار والشوكة، وخان يونس ورفح. وفي الضفة الغربية تسببت الآفة بأضرار جسيمة لمحاصيل البندورة في محافظات قلقيلية وجنين،

وأضرارا معتدلة في محافظة طولكرم، وأضرار طفيفة في محافظتي بيت لحم والخليل. ويجرى حاليا تقييم آخر في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

وأصدرت وزارة الزراعة في رام اللّه خطة استجابة وطوارئ لموسم 2010-2011. أما في غزة فقد بدأ العمل بخطة استجابة من خلال ورش العمل القطاعية وتشكيل لجنة توجيه مسئولة عن توجيه جهود الاستجابة السريعة والمنسقة المطلوبة، بما في ذلك إصلاح الدفيئات، ونصب المصائد الجماعية، والتدريب على إجراءات السيطرة البسيطة. وتساعد المناشير التثقيفية، والنشرات الإذاعية المحلية على زيادة الوعي بأساليب التشخيص والسيطرة على الآفة.

وقد أمّنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) التمويل من صندوق الاستجابة الإنسانية لعشرة آلاف من مصائد الفرمون و30,000 جرعة من الفرمون لتغطية جميع دفيئات البندورة في غزة لمدة أربعة أشهر. وتقود منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في غزة حاليا جهود تنسيق تعاونية بالاشتراك مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ووزارة الزراعة والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية. وفي الضفة الغربية، شكّلت وزارة الزراعة 12 لجنة على مستوى المحافظات لإجراء مسح للأضرار وتوزيع المناشير. وقد شارك مندوبو الإرشاد الزراعي في وزارة الزراعة في برنامج تدريبي لتشخيص ومواجهة آفة "توتا أبسولتا"، ومن المقرر عقد ورشة عمل على مستوى المساهمين في القطاع ككل في الضفة الغربية في تموز/ يوليو قبل بداية موسم الفلاحة. وحتى هذا الوقت، وبالرغم من تقديم بعض التمويل إلى غزة، لم يتمّ تمويل أي استجابة في الضفة الغربية وقد تكون هنالك حاجة إلى مزيد من المصادر لضمان استجابة تدوم لوقت أطول.

مستجدات عملية المناشدة الموحدة وصندوق الاستجابة الإنسانية

طلبت عملية المناشدة الموحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2010 مبلغ 664.4 مليون دولار تمّ تعديلها لتصبح 599 مليون دولار أمريكي في مراجعة منتصف العام. وحتى 15 تموز/ يوليو 2010 وصل مستوى التمويل إلى 254 مليون دولار أو 42 بالمائة من مجمل التمويل.

أما نسبة التمويل لكل قطاع فبلغت كما يلي: الزراعة 12 بالمائة (من مجمل متطلبات القطاع)، برنامج النقد مقابل العمل والمساعدات النقدية 26 بالمائة، والتنسيق 69 بالمائة، والتعليم 13 بالمائة، والأمن الغذائي 57 بالمائة، الصحة والتغذية 71 بالمائة، الحماية 46 بالمائة، والمسكن والأغراض غير الغذائية 64 بالمائة، والمياه والصرف الصحي والنظافة 26 بالمائة.

ودعم صندوق الاستجابة الإنسانية منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) بمبلغ 250,000 دولار لتنفيذ مشروع يهدف إلى السيطرة على تفشي الآفة الزراعية التي تدعى "توتا أبسولوتا" والتي هاجمت المحاصيل في قطاع غزة. وستنتج منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) وتوزع مصائد على المزارعين في غزة للسيطرة على الآفة في خطة استجابة فورية وفي الوقت ذاته ستعمل على وضع خطة طويلة الأمد مع وزارة الزراعة.

ويبلغ رصيد صندوق الاستجابة الإنسانية حاليا 6.85 مليون دولار أمريكي.

الهوامش

1. بالإضافة إلى ذلك، أصيب ستة فلسطينيين في اشتباكات لها صلة بالمستوطنين في حي سلوان يومي 5 و6 حزيران/ يونيو.
2. وتشمل هذه مظاهرات في القدس الشرقية، أدت إلى تسع إصابات، لكنها لم تشمل الاشتباكات التي حدثت يومي 26 و27 حزيران/ يونيو في القدس الشرقية.
3. هذا هو التقرير الثالث على التوالي ضمن سلسلة من التقارير التي تدرج في تقارير مراقب الشؤون الإنسانية للفت الانتباه للمشكلات الإنسانية التي يواجهها سكان المنطقة (ج) وتقدم متابعة للمستجدات فيما يتعلق بالاستجابة لهذه الاحتياجات من قبل منظمات الإغاثة الإنسانية والسلطات الإسرائيلية.
4. يستخدم التقييم علامات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الخاصة بالضفة الغربية للصيغ التي تختبر وسائل الوكالة مقابل الأمن الغذائي التي تم وضعها من خلال المنهجية المتبعة في مسح الاقتصادي الاجتماعي والأمن الغذائي في الضفة الغربية الذي يجريه برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة/ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
5. هذه الأرقام كانت قبل مساعدات عام 2010.
6. من شباط/ فبراير 2009 وحتى نهاية حزيران/ يونيو 2010، قتل ما لا يقل عن 36 مدنيا فلسطينيا من مجموع 93 قتلوا، وأصيب 222 مدنيا من مجموع 265 فلسطينياً أصيبوا.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO), برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD،ACPP ، ACF-E،AAA

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

سننشرُ النص الكامل لمراقب الشؤون الإنسانيّة في الأسبوع القادم
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_07_16_english.pdf
النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة